Document: EB 2008/93/R.7/Rev.1
Agenda: 6(a)
Date: 25 April 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية الرأس الأخضر من أجل

برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والتسعون
روما، 24–25 أبريل/نيسان 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

محمد منصوري
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2330 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.manssouri@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز القرض **iv**

أولاً – البرنامج **1**

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 3

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 4

واو – المكونات وفئات النفقات 5

زاي – الإدارة ومسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات 5

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 6

طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق 6

ياء – المخاطر الرئيسية 7

كاف – الاستدامة 8

ثانياً – الوثائق القانونية والسند القانوني **8**

ثالثا – التوصية **9**

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 10

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض التكميلي المقترح تقديمه إلى جمهورية الرأس الأخضر من أجل برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي، على النحو الوارد في الفقرة 37.

خريطة منطقة البرنامج

الرأس الأخضر

برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي، تمويل تكميلي

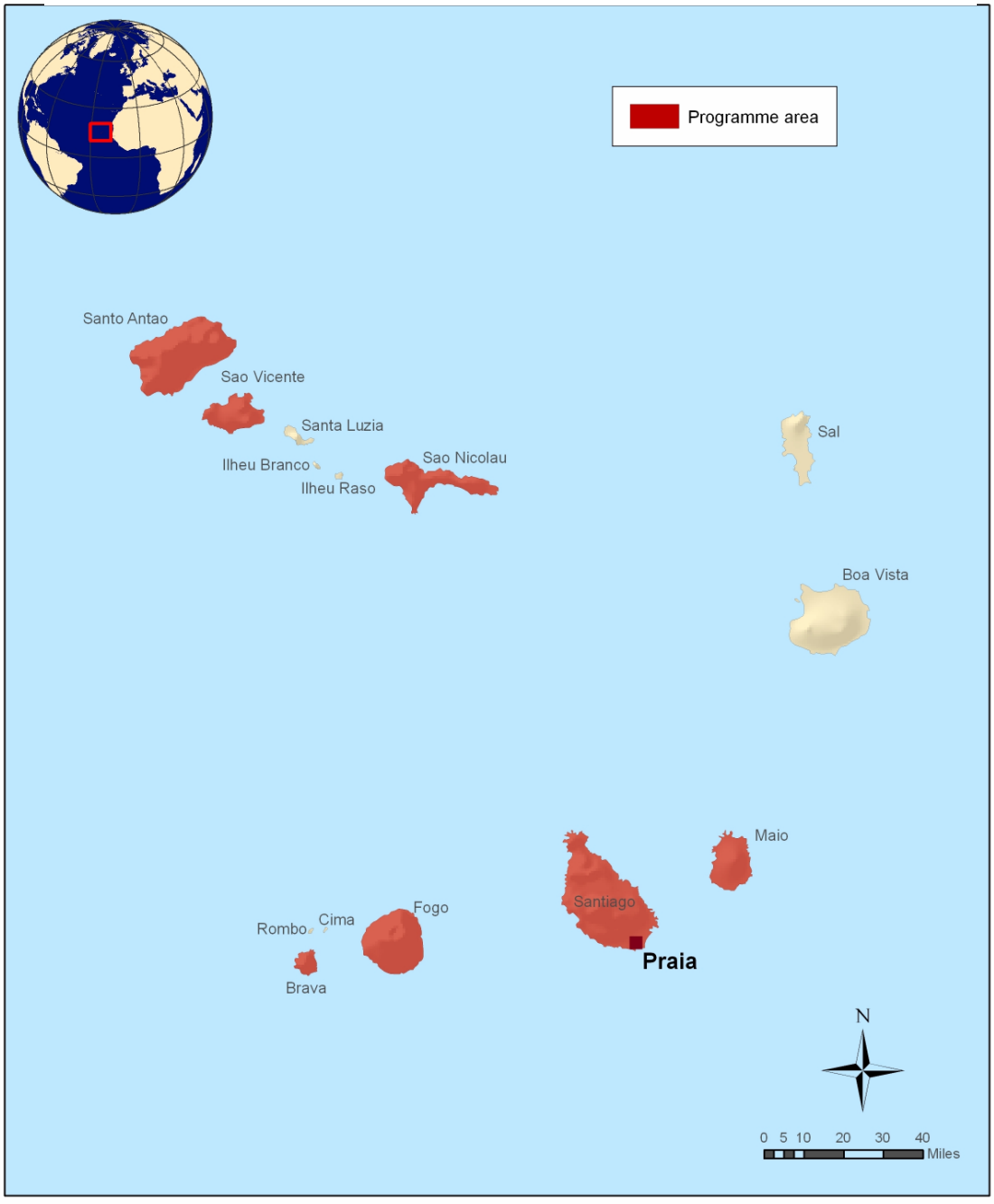

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.
خريطة من تجميع الصندوق

جمهورية الرأس الأخضر

برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي

موجز القرض

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية الرأس الأخضر
الوكالة المنفذة:	وزارة العمل والتضامن الاجتماعي والأسري
التكلفة الكلية للبرنامج:	21.70 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض التكميلي الذي يقدمه الصندوق:	2.60 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 4.25 مليون دولار أمريكي تقريباً)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	الأموال المتبقية من القرض الأصلي الذي قدمه الصندوق
قيمة التمويل المشترك:	4.01 مليون دولار أمريكي
مساهمة المقترض:	11.95 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.48 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

قرض تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية الرأس الأخضر من أجل برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي

أولاً – البرنامج

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- سيعزِّز البرنامج رأسَ المال البشري والاجتماعي لدى فقراء الريف كي يندمجوا أكثر في الاقتصاد السريع النموّ. كما سيوسِّع نطاق نتائج برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي الأصلي – الذي يموّل في إطار الآلية الإقراضية المرنة – ليشمل جميع المناطق الريفية في الرأس الأخضر، باستخدام الآليات القانونية والمؤسسية والمالية التي طُوِّرت على مدى أول دورتين للبرنامج والتي أثبتت فعاليتها في الحدّ من الفقر الريفي.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأحكام

2- "من المقترح أن يقدِّم الصندوق قرضاً تكميلياً إلى جمهورية الرأس الأخضر قيمته 2.60 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 4.25 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية، للمساعدة في تمويل برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي. وتكون مدة القرض 40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة. وسيموَّل البرنامج من خلال القرض المقترح ومن حصيلة المبالغ المتبقية من القرض رقم 510-CV، الذي وافق عليه الصندوق في سبتمبر/أيلول 1999.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ المخصصات السنوية التي حُدِّدت لجمهورية الرأس الأخضر بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 4.27 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التخصيص 2007–2009. وهذا القرض هو الأول الذي يُقدَّم إلى الرأس الأخضر خلال الفترة الحالية لتخصيص الموارد على أساس الأداء.

الصلة بمعايير الإطار الوطني للإنفاق المتوسط الأجل

4- تتماشى الأنشطة التي ستموّل في إطار القرض التكميلي المقترح من أجل توسيع البرنامج تماماً مع إطار الإنفاق المتوسط الأجل في الرأس الأخضر.

الصلة بالنهج القطاعية الوطنية الشاملة أو أدوات التمويل المشترك الأخرى

5- قامت حكومة الرأس الأخضر – بالتشاور مع الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف الشريكة في المساعدة الإنمائية – بتبني برنامج وطني للتخفيف من وطأة الفقر. كما أنّ المبادرة الحالية هي برنامج فرعي ضمن البرنامج الوطني وهي تنسجم مع استراتيجية الحكومة للتنمية والحدّ من الفقر.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

6- منذ عام 2001، أدت الإدارة المنظَّمة للاقتصاد الكلي إلى توحيد الضرائب بصورة كبيرة وساعدت في إيجاد نموّ اقتصادي قوي مع الإبقاء على معدل تضخم منخفض بوجه عام. أما مخاطر أن تغدو البلد مثقلة بالديون فتبقى منخفضة. ومن المتوقع أن يواصل الدين المحلي انخفاضه. وتتويجاً لهذا الأداء القوي، ستخرج الرأس الأخضر من فئة أقل البلدان نموّاً لتُصنَّف ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل في عام 2008.

تدفّق الأموال

7- سيقوم الصندوق بفتح حساب قرض للبرنامج باسم المقترض. وعلى مدى فترة تنفيذ البرنامج الممتدة لأربع سنوات، ستُصرف حصيلة أموال القرض التكميلي على أساس خطط العمل والميزانية السنوية وستودع في حساب مصرفي **خاص** للقرض لدى المصرف المركزي في الرأس الأخضر. وستُستخدم الأموال لتمويل حصة الصندوق من نفقات البرنامج المستحقة. وستدير وحدة تنسيق البرنامج الموجودة حساب القرض.

ترتيبات الإشراف

8- سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوصفه المؤسسة المتعاونة بإدارة القرض والإشراف عليه.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

9- لا توجد استثناءات.

التسيير

10- من المزمع اتخاذ الإجراءات التالية لضمان أن يُدار قرض الصندوق وفقاً لمبادئ التسيير الرشيد: (1) ستُمنح عقود تقديم الخدمات وتوريد البضائع والخدمات على أساس المنافسة ووفقاً للمبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق وتلك المعمول بها في المؤسسة المتعاونة، وستُجدَّد عقود الموظفين بناءً على تقييم سنوي لأدائهم؛ (2) سيقوم بمراجعة حسابات البرنامج مراجعون مستقلون يجري اختيارهم على أساس إجراء مناقصات تنافسية مفتوحة؛ (3) سيُعيَّن الموظفون الآخرون في البرنامج على أساس المنافسة. وستُطبق التدابير المذكورة أعلاه على المستويين المركزي واللامركزي حيثما يجري استخدام الموارد المالية وتوريد البضائع والخدمات. وستُطبَّق معايير مقارنة خاصة على رابطات التنمية المجتمعية والهيئات الإقليمية للشركاء.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

11- سيستهدف البرنامج نحو 000 60 نسمة ينتمون إلى رابطات التنمية المجتمعية التي تعمل مع البرنامج، بما في ذلك: (1) صغار المزارعين، ولا سيما النساء اللواتي يرأسن أسرهن؛ (2) أصحاب المشاريع الصغرى، بمن فيهم النساء؛ (3) الشباب.

نهج الاستهداف

12- اعتَبرت شعبة المشورة التقنية في الصندوق نهجَ الاستهداف المتّبع في برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي ممارسةً من أفضل الممارسات، إذ أنه ساعد في رسم سياسة الاستهداف في الصندوق. وسيواصل البرنامج المقترح منهجية الاستهداف ذات المستويين هذه، والتي تنطوي على استهداف المناطق والاستهداف الذاتي. فعلى المستوى الوطني والإقليمي، يركِّز استهداف المناطق على البلديات والمجتمعات المحلية الأفقر ويحدّد مبلغ التمويل الذي سيُخصَّص لكلِّ خطة من الخطط المحلية لتخفيف وطأة الفقر. أما الاستهداف الذاتي فتنفِّذه رابطات التنمية المجتمعية من خلال إعداد الخطط والمشاريع الصغيرة المجتمعية وتنفيذها. ويتم اختيار هذه الخطط والمشاريع لتلبية احتياجات المجتمع المحلي بأسره، بما يشمل الفئات الأفقر. وقد استُخدم هذا النهج بنجاح في الدورتين الأولى والثانية للبرنامج. كما سيعتمد البرنامج استراتيجية طموحة في مجال التمايز بين الجنسين، لإشراك النساء في القيادة وفي صنع القرار.

المشاركة

13- الهدف الرئيسي للبرنامج هو إضفاء طابع مؤسسي على نهج إنمائي حقيقي يقوم على المجتمع المحلي يستهدف مكافحة الفقر الريفي من خلال تمكين فقراء الريف ومنظماتهم. وبناءً على الخبرات الناجحة في الدورتين الأولى والثانية، سيقوم البرنامج بإنشاء عدد جديد من الهيئات الإقليمية للشركاء بمشاركة جميع الشركاء المحليين المعنيين (رابطات التنمية المجتمعية، البلديات، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، الإدارة العامة) لإدارة مبادراتهم الإنمائية وموارد البرنامج. أما على مستوى القواعد الشعبية، فسيتولى تصميم المشاريع الصغيرة وتنفيذها شركاء محليون بقيادة رابطات التنمية المجتمعية. وقد أنشئت في الدورتين الأولى والثانية للبرنامج أدوات مؤسسية ومالية ناجحة.

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف البرنامج الرئيسية

14- الهدف العام للبرنامج هو تحسين ظروف معيشة فقراء الريف. والغرض منه هو إنشاء أدوات سياساتية ومؤسسية مستدامة وفعّالة للحدّ من الفقر الريفي كوسيلة لتنفيذ استراتيجية الحكومة للنموّ والحدّ من الفقر. وسيُقاس ذلك من خلال: مدى خفض انتشار الفقر؛ وتحسين الأمن الغذائي والتغذية؛ وملكية المزيد من الأصول؛ وتحسين الوصول إلى الأسواق؛ وزيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية؛ وتنويع الدخل.

الأهداف المؤسسية والسياساتية

15- يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج في إنشاء آليات سياساتية ومؤسسية مستدامة وفعّالة للحدّ من الفقر الريفي. وسوف تُستخدم المؤسسات التي أنشأها البرنامج (الهيئات الإقليمية للشركاء ورابطات التنمية المجتمعية) والأدوات التخطيطية والقانونية والمالية (الخطط المحلية للتخفيف من وطأة الفقر، والاتفاقات الإطارية وعقود البرنامج) في جميع أرجاء البلاد كوسيلة لمكافحة الفقر الريفي ولتنفيذ استراتيجية الحكومة للنموّ والحدّ من الفقر. كما أن تقديم قرض تكميلي ضمن نطاق البرنامج القائم سيساهم في بناء برنامج قطري قوي تابع للصندوق وفي خفض تكاليف المعاملات.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

16- يتفق البرنامج من حيث هدفه العام وغاياته الخاصة مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010، والذي يؤكّد على ضرورة تمكين فقراء الريف من أجل زيادة دخلهم وتحسين أمنهم الغذائي، وذلك من خلال تحسين فرصهم في الوصول إلى فرص العمالة الريفية غير الزراعية، وتنمية المشاريع الصغيرة، والعمليات المتعلقة بالسياسات والبرمجة على المستويين المحلي والوطني. كما ينسجم تركيزه الشديد على الفئات الأفقر في المناطق الريفية مع سياسة الاستهداف في الصندوق.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

17- يتماشى البرنامج مع استراتيجيات الحكومة للنموّ والحدّ من الفقر (للفترتين 2004–2007 و 2008–2010). كما أن مكوّنات البرنامج تقدّم دعماً كاملاً لإطار استراتيجية الحكومة للنموّ والحدّ من الفقر من أجل تحقيق النموّ الاقتصادي، والحدّ من الفقر، والتصدّي لانعدام الأمن الغذائي، وزيادة في العمالة خاصةً للشباب وتنمية رأس المال الاجتماعي لدى السكان المستهدفين. وستقدِّم أنشطة البرنامج مساهمات مباشرة إلى أربع من ركائز استراتيجية النموّ والحدّ من الفقر، وهي تحديداً: (أ) تشجيع التسيير الرشيد، وتعزيز الفعالية وضمان المساواة؛ (ب) تنمية رأس المال البشري؛ (ج) تحسين البنية الأساسية الرئيسية وتطويرها؛ (د) تحسين فعالية نظام الحماية الاجتماعية واستدامته.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

18- نظراً لحجم اقتصاد الرأس الأخضر وسجلها الإيجابي في مجال التسيير، فقد اختار معظم الشركاء الإنمائيون دعم الميزانية لتمويل أنشطتهم الإنمائية. وعلى مدى السنوات الماضية، تعاون الصندوق عن كثب مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة التنمية النمساوية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار البرنامج الوطني للتخفيف من وطأة الفقر، حيث أنشئت وحدة واحدة لتنسيق البرنامج كي تنسِّق تدخلات جميع المانحين. وقد ساهم هذا النهج في تبادل المعلومات والتآزر أثناء إعداد الخطط المحلية للتخفيف من وطأة الفقر وتنفيذها. وقد استُخدمت هذه الخطط كأدوات لحشد الجهود والموارد لدى جميع أصحاب المصلحة المحليين، بمن فيهم المانحون. كما أنّ دور الرأس الأخضر بوصفها أحد البلدان الريادية ضمن مبادرة "توحيد الأداء"، قد أدّى إلى تبادل المعلومات والمعارف على نحو منتظم في إطار

البرنامج مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى كمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك من خلال منسِّق الأمم المتحدة.

واو – المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

19- للبرنامج أربعة مكونات: (1) تمويل الخطط المحلية للتخفيف من وطأة الفقر وهيئة الشركاء الإقليمية؛ (2) أنشطة البيان العملي؛ (3) التدريب وبناء القدرات؛ (4) إدارة البرنامج.

فئات النفقات

20- هناك خمس فئات للمصروفات وهي: (1) تمويل الخطط المحلية للتخفيف من وطأة الفقر وأنشطة البيان العملي (32 في المائة)؛ (2) المعدات والإمدادات (2 في المائة)؛ (3) المساعدة التقنية والتدريب والتعبئة والدراسات (8 في المائة)؛ (4) المرتبات والمستحقات (42 في المائة)؛ (5) تكاليف التشغيل (16 في المائة).

زاي – الإدارة ومسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

21- وزارة العمل والتضامن الاجتماعي والأسري هي الوكالة المنفذة الرئيسية. وستقوم بالتنفيذ وحدةُ تنسيق البرنامج الوطني للتخفيف من وطأة الفقر، يعاونها منسِّق قطري، وخبراء في التعبئة الاجتماعية والرصد والتقييم والإدارة المالية، إضافة إلى موظّفِي الدعم. وسيقوم بتنفيذ الأنشطة على المستوى المحلي الهيئاتُ الإقليمية للشركاء ورابطات التنمية المجتمعية. وستُزوَّد الهيئات الإقليمية للشركاء بوحدة تقنية صغيرة، كما سيُنشأ فيها نظام قوي للرصد والتقييم.

مسؤوليات التنفيذ

22- على المستوى الوطني، سيجري إنشاء مجلس للحدّ من الفقر من أجل ضمان التنسيق بين مختلف القطاعات والشركاء المنخرطين في البرنامج والحفاظ على علاقات فعّالة مع استراتيجية النموّ والحدّ من الفقر في البلاد.

دور المساعدة التقنية

23- ستُستخدم المساعدة التقنية لتعزيز المؤسسات المحلية من خلال تطبيق نهج ابتكارية على التعاون اللامركزي وبناء التضامن.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

24- سيُعهد بالتنفيذ الفعلي لأنشطة البرنامج إلى الهيئات الإقليمية للشركاء ورابطات التنمية المجتمعية وإلى شركائهما، كالمنظمات غير الحكومية ومقدّمي الخدمات. وتشارك وزارة الزراعة والبيئة ومصايد الأسماك في تنفيذ البرنامج، إلى جانب البلديات والشركاء الآخرين.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

25- تبلغ التكلفة الكلية للدورة الثالثة للبرنامج 21.70 مليون دولار أمريكي على مدى أربع سنوات. وأما مصادر تمويله فهي: (1) قرض تكميلي يقدمه الصندوق مقداره 4.25 مليون دولار أمريكي تقريباً (20 في المائة)؛ (2) الأموال المتبقية من القرض الأصلي الذي قدمه الصندوق والتي تصل إلى 4.01 مليون دولار أمريكي (18 في المائة)؛ (3) مساهمة من الحكومة تبلغ 11.95 مليون دولار أمريكي (55 في المائة)؛ (4) مساهمة من المستفيدين تبلغ 1.48 مليون دولار أمريكي (7 في المائة).

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

26- تُعتبَر عملية تنمية رأس المال البشري خطوةً ضرورية نحو التنمية المستدامة. فتعزيز التماسك الاجتماعي وتعزيز التضامن بين جميع أعضاء المجتمع المحلي إضافةً إلى إنشاء المؤسسات المجتمعية وتمكينها، وإقامة الشراكات وبناء القدرات كلّ ذلك لن يؤدي إلى تسهيل تعبئة الأموال فحسب بل وإلى اختيار مشاريع اجتماعية واقتصادية قائمة على المجتمع المحلي وتمويلها وتنفيذها. كما سيسهم ذلك في المقابل في تحسين مستوى المعيشة وفي زيادة إنتاج الأغذية والدخل.

الجدوى الاقتصادية والمالية

27- يشدّد البرنامج على البيان العملي للأنشطة القائمة على الطلب والمجدية اقتصادياً ومالياً وترويجها، مثل زراعة الأراضي الجافة والزراعة المروية على نطاق صغير والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وكذلك على التصنيع وغيرها من الأنشطة الحرفية. ومن المتوقع أن تسهم هذه الجهود في زيادة الدخل: من 5 في المائة إلى 200 في المائة. ويتراوح معدل العائد المالي لهذه الأنشطة من 10 في المائة إلى 65 في المائة. وسيقيم البرنامج شراكات مع مؤسسات تتمتع بالقدرة على تسهيل الوصول إلى خدمات تنمية الأعمال والخدمات المالية.

طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

28- صُمِّم هذا البرنامج بناءً على الدروس المستفادة من الاستعراضين اللذين أُجريا بين الدورتين السابقتين، بما ينسجم مع نهج الآلية الإقراضية المرنة. وقد استفاد من الحوارات المستفيضة التي جرت مع الهيئات الإقليمية للشركاء، ورابطات التنمية المجتمعية، والمنظمات الريفية والبلديات إضافة إلى منظمات المجتمع

المدني الأخرى والمنظمات الحكومية ومشاريع المانحين. كما ساعد في تشكيل ملامح استراتيجية الاستهداف في الصندوق وصياغة نهج منظَّم لتنمية قائمة على المجتمع المحلي في أفريقيا الغربية والوسطى. وسيواصل البرنامج إتباع منهجية تبادل المعارف على مستوى القاعدة. وسيُحسّن من خلاله نظام الرصد والتقييم ويُستخدم كأداة للتعلم وتبادل المعارف. وسيستمر عقد حلقات العمل على مستوى الهيئات الإقليمية للشركاء ورابطات التنمية المجتمعية لمناقشة التقدم المحرز، والتعلم من الخبرات، وعرض قصص النجاح والأفكار المبتكرة. وتشمل آليات التعلم وتبادل المعارف، خارج الرأس الأخضر، التواصلَ من خلال الشبكة الإقليمية في أفريقيا الغربية والوسطى (فيدأفريكا)، والبوابة الشبكية المعنية بالفقر الريفي، وعمليات تبادل مع المشاريع التي يمولها الصندوق في البرازيل وأفريقيا الغربية والوسطى.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها البرنامج

29- استفاد البرنامج في دورتيه الأولى والثانية كثيراً من الابتكار المؤسسي (كالهيئات الإقليمية للشركاء، والوسائل القانونية والمالية والتخطيطية) ومن أنشطة البيان العملي كوسيلة لإيجاد إطار تعاوني لمكافحة الفقر الريفي. وسيواصل البرنامج تعزيز الابتكار خاصةً من خلال تطوير: (1) التعاون على المستوى اللامركزي مع الكيانات الموجودة في البلدان الأخرى (التوأمة بين المؤسسات، وذلك على سبيل المثال بين البلديات والمدارس ومنظمات المزارعين)؛ (2) آليات للتحويلات المالية واستخدام ما لدى المهاجرين من موارد مالية ومهارات استخداماً فعالاً لأغراض التنمية (بالتزامن مع مرفق التمويل من خلال التحويلات الذي يديره الصندوق)؛ (3) منافذ للأسواق (التجارة المنصفة مثلاً).

نهج توسيع النطاق

30- المقترح الحالي هو في حدّ ذاته نتيجة لتوسيع نطاق البرنامج الأصلي في جميع أرجاء البلاد. وسيجري خلاله إنشاء المزيد من الهيئات الإقليمية للشركاء وسيجري توسيع نطاق عملية إنشاء رابطات التنمية المجتمعية وتكثيفها. ويُتوقّع أيضاً أن يجري في إطار هذا البرنامج إقامة شبكة للهيئات الإقليمية للشركاء ولرابطات التنمية المجتمعية، وإنشاء موقع للبرنامج على الإنترنت، وإحداث نقلة نحو إشراك القطاع الخاص، من خلال مواطني الرأس الأخضر القاطنين في المهجر على سبيل المثال.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

31- واجه البرنامج عدداً من المخاطر الرئيسية في المراحل الأولى من تنفيذه، ترتبط بالبنية المؤسسية الهشة التي يرتكز إليها النهج التشاركي، وإقامة الشراكة والانخراط الفعال لمؤسسات الحكومة المحلية. وحيثما لم تتسنّ إزالة هذه المخاطر تماماً فقد تمّ الحدّ منها بفضل ما أبدته الحكومة المركزية والحكومات المحلية من التزام قوي باستراتيجية البرنامج وتأييد أدواته التنفيذية، وكذلك بفضل ما أبدته المؤسسة المتعاونة (أي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) من التزام ومتابعة عن كثب. وأحد العناصر التي ساهمت في ذلك هو تبني السكان الريفيين لمبادئ البرنامج ونهجه تبنياً كاملاً والذي يتمثل في العدد الهائل من الهيئات

الإقليمية للشركاء ورابطات التنمية المجتمعية التي تم إنشاؤها وتشغيلها بالكامل. كما أنّ ما اتسم به البرنامج من شفافية وتسيير رشيد على المستويين المركزي والمحلي على مدى السنوات الست الماضية قد كان له بالتأكيد دور كبير في الحدّ من تلك المخاطر. وسيستفيد البرنامج من هذا الأمر عبر قيامه بتعزيز هذه الآليات. غير أن الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية الكافية للسماح للهيئات الإقليمية للشركاء ولرابطات التنمية المجتمعية بممارسة مهماتها يبقى أحد المخاطر. وسيتم الحدّ من هذا الخطر عن طريق تحديد الاحتياجات من التمويل النظير وإيجاد آليات تسمح للحكومة بأن تصرف مساهماتها بصورة منتظمة. كما سيتم الحدّ من المخاطر المرتبطة بالموارد البشرية من خلال متابعة دقيقة للترتيبات التعاقدية، وتنفيذ نظام لتقييم أداء موظفي البرنامج. أما الخطر الرئيسي، المتعلق بالاستدامة والبنية المؤسسية، فسيُحدّ منه عن طريق دمج المؤسسات التي أنشأها البرنامج ضمن آليات التسليم المنبثقة عن استراتيجية النموّ والحدّ من الفقر، وكذلك من خلال تنفيذ سياسة للتوحيد وللخروج. وسيُجرى استعراض لمنتصف الفترة ميدانياً من أجل قياس التقدّم المحرز واتخاذ ما يلزم من إجراءات بغية تحقيق نتائج البرنامج.

التصنيف البيئي

32- وفقاً لإجراءات التقدير البيئي في الصندوق، صُنِّف البرنامج كعملية من الفئة "باء" نظراً لأنه لن ينطوي على الأرجح على أية آثار سلبية ذات شأن على البيئة.

كاف – الاستدامة

33- ستُعزَّز استدامة البرنامج من خلال: (1) التركيز المؤسسي، والذي يضمن مشاركة فقراء الريف بفعالية واستخدام الموارد المخصصة للبرنامج استخداماً فعالاً؛ (2) الاعتراف بالمنظمات التي أنشأها البرنامج على المستوى المحلي والإقليمي والوطني؛ وبعلاقاتها مع استراتيجية النمو والحد من الفقر؛ (3) تخصيص مبالغ كبيرة من التمويل النظير من ميزانية الحكومة؛ (4) توسيع ترتيبات الشراكة المحلية على مستوى الهيئات الإقليمية للشركاء ورابطات التنمية المجتمعية، وهو ما سيمكِّن من تعبئة المزيد من الموارد والمعارف والجهود.

ثانياً – الوثائق القانونية والسند القانوني

34- ستشكل اتفاقية تمويل البرنامج بين جمهورية الرأس الأخضر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقدم على أساسها القرض التكميلي المقترح إلى المقترض. وترفق الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها بهذه الوثيقة كملحق.

35- وجمهورية الرأس الأخضر مخوّلة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

36- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا – التوصية

37- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قــرّر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الرأس الأخضر قرضاً تكميلياً بعملات متنوعة تعادل قيمتها مليونان وستمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 600 2 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحقّ في موعد غايته 1 مارس/آذار 2048 وأن يتحمّل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة سنوياً (0.75 في المائة)، وأن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أُنجزت المفاوضات في 10 أبريل/نيسان 2008)

مكافحة الآفات

1- تمتثل حكومة الرأس الأخضر (الحكومة) لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وتضمن ألاّ تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار البرنامج أيَّ مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها بالغة الخطورة أو شديدة الخطورة.

الرصد والتقييم

2- يتيح نظام الرصد والتقييم المطبَّق قياسَ أثر البرنامج ورصده بما يتمشى مع المبادئ الرئيسية لنظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق. وتُجرى عمليتا الرصد والتقييم بصورة منفصلة.

3- تقع المسؤولية عن الرصد والتقييم على بعثات الإشراف التي يقوم بها منسق وحدة تنسيق البرنامج. أما الرصد المادي لتنفيذ المشاريع الصغيرة التي تمولها هيئات الشركاء الإقليمية فتنفِّذه وحدة تنسيق البرنامج مركزياً سواء بصورة مباشرة أو من خلال مقدِّمي خدمات محليين يتم التعاقد معهم لهذا الغرض. ويتولى الرصدَ المالي المسؤولُ المالي والإداري التابع للوحدة، الذي يسدي المشورة لمحاسبي هيئات الشركاء الإقليمية، ويرصد مسائل المحاسبة والتقارير بشأن نتائج التعاقد. ويتم إعداد التقارير وفقاً للإجراءات المعتمدة في الصندوق.

4- على المستوى المحلي، يقوم برصد تنفيذ المشاريع الصغيرة كلٌّ رئيس من رؤساء هيئات الشركاء الإقليمية سواء بصورة مباشرة أو من خلال مقدِّمي خدمات محليين يتم التعاقد معهم لهذا الغرض.

5- تقع مسؤولية تقييم أثر البرنامج على وحدة تنسيق البرنامج على أن يُعهد بها إلى مهنيينَ مُعيَّنين محلياً أو إلى غيرهم من المختصين، وبمشاركة المستفيدين من البرنامج. ويشمل تقييم الأثر إعداد تقارير سنوية عن تطور الشراكة في إطار البرنامج، مع التركيز على التنمية المؤسسية للمجموعات ذات الاهتمام المشترك وللمجتمعات المحلية ودورها في عملية صنع القرار ضمن هيئات الشركاء الإقليمية. كما يشمل تقييم الأثر تحليلاً معمقاً لعينة محدودة تمثّل المشاريع الصغيرة التي تمولها هيئات الشركاء الإقليمية. ويتم من خلال التقييم التثبُّت من أنّ أعضاء هيئة الشركاء الإقليمية المستفيدين من البرنامج ينتمون إلى المجموعة المستهدفة؛ وأن عدداً كافياً من صانعي القرار في الهيئة ينتمون أيضاً إلى المجموعة المستهدفة؛ وبأنّ جودة الشراكة داخل الهيئة تبعث على الرضى. وستُناقش تقارير التقييم مع هيئات الشركاء الإقليمية لاستخلاص العبر والبت في إدخال التعديلات اللازمة على المبالغ المخصصة لبرامج التخفيف من وطأة الفقر الريفي التابعة لهيئات الشركاء الإقليمية. ويصادق منسق وحدة تنسيق البرنامج على تقرير تقييم الأثر قبل تقديمه إلى اللجنة القطرية للحدّ من الفقر.

المسؤولية عن دفع الضرائب

6- تتحمل الحكومة دفع الضرائب المفروضة على الواردات، والمشتريات وتقديم السلع والخدمات، وأشغال الهندسة المدنية التي تمول من خلال القرض. وتُحتسب قيمة هذا الإعفاء كجزء من التمويل النظير المطلوب من الحكومة.

التأمين على موظفي البرنامج

7- تؤمن الحكومة على موظفي البرنامج الرئيسيين ضد المخاطر الصحية والحوادث بما يتفق والممارسات التجارية السليمة.

إنشاء هيئات الشركاء الإقليمية

8- تتعهد الحكومة بمنح هيئات الشركاء الإقليمية الوضع القانوني الممنوح لجمعيات المنفعة العامة، بشرط أن تلبي الشروط الواردة في مرسوم القانون الصادر بتاريخ 14 مارس/آذار 1998.

استخدام مركبات البرنامج وغيرها من المعدات

9- تضمن الحكومة ما يلي:

(أ) أن يقتصر استخدام المركبات والمعدات الأخرى التي يتم نقلها أو توريدها في إطار البرنامج على أغراض البرنامج.

(ب) أن تكونَ أنواع المركبات والمعدات الأخرى التي يتم نقلها أو توريدها في إطار المشروع ملائمةً لاحتياجاته.

تعيين موظفي المشروع

10- يتم تعيين موظفي البرنامج من خلال منافسة على المستوى القطري تنشر في الصحافة الوطنية، بما يتفق مع إجراءات الحكومة في منع التمييز وعلى أساس عقود مدتها سنة واحدة قابلة للتجديد، لكن لا يمكنها، في أي حال من الأحوال، أن تتجاوز مدة البرنامج. وتُتخذ القرارات بشأن تعيين موظفي البرنامج الرئيسيين مثل منسق البرنامج، والمسؤول الإداري والمالي، وأخصائي الرصد والتقييم، وأخصائي الاتصال بالجماهير، أو بشأن إنهاء عقد أي منهم بالاتفاق مع الصندوق. ويخضع موظفو البرنامج لتقييمات أداء سنوية تُجرى وفق ما ينص عليه دليل الإجراءات. ويمكن إنهاء العقود بناءً على نتائج هذه التقييمات. وتجري إدارة الموظفين بما يتمشى مع الإجراءات الحكومية السارية في البلد. وتشجع الحكومة النساء على الترشّح لشغل الوظائف التقنية في إطار البرنامج، وفي حال تساوي المهارات الأخرى، تُعطى الأفضلية للمرشحات للنساء.

التدليس والفساد

11- تلفت الحكومة انتباه الصندوق على الفور إلى أي ادعاءات أو شواغل بشأن التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج إذا ما علمت بذلك أو أطلعت عليه.

التعليق بطلب من الصندوق

12- يمكن للصندوق أن يعلِّق، جزئياً أو كلياً، حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض في الحالات التالية:

(أ) إذا لم يتم توفير الأموال النظيرة بشروط يرتضيها الصندوق؛

(ب) إذا تمّ التنازل عن دليل تنفيذ البرنامج أو أي من أحكامه، أو التنازل عن برامج العمل والميزانيات السنوية وخطط التوريد المرتبطة بها، أو تعليقها أو إنهائها أو تعديلها أو تغييرها بدون موافقة مسبقة من الصندوق، وقرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير كان له، أو يحتمل أن يكون له، أثر مادي سلبي على البرنامج.

(ج) إذا ما أخطر الصندوق الحكومة بأنه تلقى ادعاءات قابلة للتصديق بشأن ممارسات فساد أو تدليس فيما يتعلق بالبرنامج، ولم تتخذ الحكومة التدابير الملائمة في الوقت المناسب لمعالجة الأمر بما يرضي الصندوق؛

(د) إذا لم يُنفَّذ التوريد أو أنه لا يجري تنفيذه وفقاً للمبادئ التوجيهية للتعاقد في الصندوق.

التعليق في حالة إخفاق الحكومة في مجال مراجعة الحسابات

13- يجوز للصندوق أن يعلّق حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض إذا لم يتسلم تقارير مراجعة الحسابات في غضون ستة أشهر من انتهاء مدة الستة أشهر المحددة في اتفاقية القرض.

الشروط المسبقة للنفاذ

14- تغدو اتفاقية القرض نافذة رهناً بتحقيق الشروط التالية:

(أ) أن يكون قد تمّ توقيع اتفاقية القرض حسب الأصول من قبل ممثل يتمتع بكامل الصلاحية عن كل طرف من الطرفين؛

(ب) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأياً قانونياً مؤيداً صادراً عن مكتب النائب العام أو عن أي سلطة قانونية مختصة أخرى مقبولة لدى الصندوق فيما يتعلق بالمسائل المحددة في الاتفاقية، وعلى نحو يرتضيه الصندوق، شكلاً وموضوعاً.

Key reference documents

Country reference documents

Poverty reduction strategy paper

IFAD reference documents

Rural Poverty Alleviation Programme (PLPR) - Appraisal Report (1999)
Programme de lutte contre la pauvreté rurale (PLPR) – Orientations et programme de travail pour la phase 3 (2007)
Programme de lutte contre la pauvreté rurale (PLPR) – Rapport d'examen de la phase 2 (2007)
Programme de lutte contre la pauvreté rurale (PLPR) - Rapport d'examen de la phase 1 (2004)
Programme de lutte contre la pauvreté rurale (PLPR) –Orientations et programme de travail pour la phase 2 (2004)
IFAD SF 2007-2010
IFAD KM Strategy
IFAD Innovation Strategy
IFAD Anti-Corruption Policy
IFAD's regional strategy for Western and Central Africa
Various learning notes (targeting, water management, rural finance, marketing)
IFAD policy on Rural Finance, 2000
Prerequisites of Gender Sensitive Design
Private-Sector Partnership and Development Strategy
Administrative Procedures on Environmental Assessment

Logical framework

NARRATIVE SUMMARY	Outreach (target population)	VERIFIABLE INDICATORS[1]	SOURCES OF VERIFICATION	ASSUMPTIONS AND RISKS
DEVELOPMENT GOAL: ***Improve the living conditions of the rural poor people***	– Small farmers, women, vulnerable groups and youth in the rural areas of Cape Verde	– 80% of households (HHs) with improved food security, compared to the pre-programme situation - 80% drop in child malnutrition incidence compared to pre-programme conditions. - 50% increase in HH asset ownership of poor compared to pre-programme situation. PLPR is fully integrated in the GPRSP - 80% decrease in poverty prevalence compared to pre-programme situation.	– GPRSP and MDG Progress and Monitoring Reports – QIBBS and human development statistics	– GoCV commitment to comply with the objective of MDG – Willingness of Government to allocate adequate funding for implementing the PNLP – GoCV commitment to create a national spirit of social cohesion as a means of combating rural poverty.
SPECIFIC OBJECTIVE: ***Establish effective and sustainable policy and institutional instruments for rural poverty reduction as a way of implementing the GPRS at all levels***	– Community-based institutions such as CRPs, ACDs , private sector and NGOs and rural community at large	– At least 80% of the established CRPs and ACDs operate in accordance with PLPR criteria – At least 80% of CRPs and 50% of the ACDs have established operational partnerships with the public institutions, private sector, international cooperation and NGOs – At least 80% of the PLLP (local poverty alleviation plans) are gender sensitive , complement existing initiatives by other donors, include a good balance of social and economic activities and cater for the needs of the vulnerable and the youth. – At least 80% of gender-specific outcomes as set forth in the PLLP are achieved. – At least 80% of micro-projects in the PLLP respect the targeting policy of PLPR – At least 60% of micro-projects focus on income generating activities	– Program impact assessment studies and surveys – Program progress reports – CRP / ACD annual reports – PLLP completion reports – UNOPS supervision reports – Mid-term review report	– Continued commitment of Government to (i) Poverty Alleviation as a national strategy; (ii) decentralisation and de-concentration; and (iii) implementing macroeconomic policies that are conducive to poverty reduction. – Commitment of all stakeholders to participate in poverty reduction efforts. – Willingness of the communities to (i) participate in the building up of social capital; and (ii) share costs of poverty reduction efforts
OUTPUT A: ***(1) Local community-based poverty alleviation institutions are created , trained and capacitated; (2) effective partnership within CRP for poverty alleviation is effectively mobilised; and (3) Pilot innovative development activities are successfully implemented***	– Communities with out access to community based organisations – Communities without access to capacity building and training and in need of new technologies	– Four to six additional CRPs and 175 ACDs are established in the newly added rural areas;, – 20 demonstration activities in the areas of the newly established CRPs are established during the first year of cycle 3 of the PLPR At least 10 NGOs participate actively in CRP activities including participation in the implementation of micro projects – ACDs participating in CRP are majority stakeholders – At least 80 % of households participate in the demonstration activities of the various modules – At least 50% of the household who participated in the demonstration activities adopt the tested technologies	– Program progress reports – Municipality monitoring and evaluation reports – UNOPS supervision reports – Supervision mission, mid-term review and completion report – Annual reports of CRPs – Mid-term review report	– Continued proactive participation of the municipalities as PLPR partners especially at active members in CRPs
OUTPUT B: ***PLLPs are designed in a participatory way and community–based micro-projects are designed, implemented and evaluated by communities***	– Communities including women and youth who have not had an opportunity for generating income	– Each CRP to design and implement its PLLP along the participatory process described in the programme manual of operations – Service contracts related to projects of local groups are financed through development fund – At least 110 projects are funded each year starting from year one of the third phase – At least 80% of the design target funds are disbursed – At least 80% of micro-projects are evaluated by communities – PLLPs include ambitious targets related to women leadership and participation in decision-making	– M&E reports and data – Supervision reports – Mid-term review report – Annual audit reports – Programme completion report	– Government support and approval of the participatory process in selecting and implementing the sub-projects is maintained
OUTPUT C: ***Capacities of CRPs and ACDs are built to enable them to design and implement micro-projects and to manage their institutions***	– Community leaders, staff of community based institutions	– At least two community leaders from each of the established ACDs are trained – Technical assistance support is provided in participatory and animation methods to all CRP and all ACDs – Overseas training of CRP members in management and democracy is provided to 3 staff from each CRP – A partnership is concluded with a specialized agency to build linkages to financial services and provide business development services	– M&E reports and data – Annual work plan and budget s – Supervision mission reports – Mid-term review report	– The communities and partners commitment to the concepts of the program and self discipline in implementing the local poverty alleviation plans
OUTPUT D: ***The program is coordinated in a decentralised manner, acting as a catalyst for building social capital in poor areas as a means for eradicating rural poverty in a sustainable way***	– All stakeholders	– By the end of the first year, the PCU is reinforced by additional staff at the centre and at the islands levels. – By the middle of the second year, the M&E/MIS system is fully operational and the M&E manual is revised and circulated for application, – A rapid ongoing effect/impact surveys are carried out regarding critical programme outputs and the outcome of the survey is reported in annual progress reports – By the end of each year, CRPs annual reports are retrieved collated and published – Programme Implementation Stratus Reports receive good ratings – A consolidation and exist strategy is implemented, and closely reviewed at Mid-term	– M&E reports and data – Annual work plan and budget s – Supervision mission reports – Mid-term review report	– PCU is empowered by Government to operate in line with the national policies and rules and the PLPR strategy and approach